وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الأحد، 14 مايو 2023

أخبار الطاقة

النفط يتراجع للأسبوع الرابع من الخسائر مع استمرار المخاوف بشأن نمو الطلب

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

استقرت أسعار النفط على انخفاض أكثر من 1 ٪ يوم الجمعة، متراجعة للأسبوع الرابع على التوالي، حيث وازن السوق مخاوف الإمدادات مقابل تجدد المخاوف الاقتصادية في الولايات المتحدة والصين.

وتراجعت العقود الآجلة لخام برنت 81 سنتًا، أو 1.1 ٪، إلى 74.17 دولارًا، بينما انخفضت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط 83 سنتًا، أو 1.2 ٪، إلى 70.04 دولارًا. واستقر كلا الخامين القياسيين على انخفاض بنحو 1.5 ٪ على أساس أسبوعي.

تشبث الدولار الأميركي بمكاسب متواضعة مقابل اليورو يوم الجمعة ويتجه لتحقيق أكبر مكاسب أسبوعية منذ فبراير، حيث أدت حالة عدم اليقين بشأن سقف الديون والسياسة النقدية الأميركية إلى التحول إلى الملاذات الآمنة، والدولار القوي يجعل النفط المسعّر بالدولار أكثر تكلفة لحاملي العملات الأخرى.

وقال جون كيلدوف الشريك في أجين كابيتال في نيويورك «انعدام الثقة في الاقتصاد يترجم إلى تراجع للدولار الأكثر أمانا ويسبب أيضا تشاؤما بشأن الطلب على النفط»، تزايد القلق من أن الولايات المتحدة -أكبر مستهلك للنفط في العالم- ستدخل الركود، مع تأجيل المحادثات بشأن سقف ديون الحكومة الأميركية وتزايد القلق بشأن بنك إقليمي آخر ضربته الأزمة.

وقالت محافظ بنك الاحتياطي الفيدرالي ميشيل بومان يوم الجمعة إن بنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي ربما يحتاج إلى رفع أسعار الفائدة أكثر إذا ظل التضخم مرتفعًا، مضيفة أن بيانات هذا الشهر لم تقنعها بأن ضغوط الأسعار تتراجع.

وفي الوقت نفسه، ارتفعت بيانات أسعار المستهلكين في الصين لشهر أبريل بوتيرة أبطأ مما كانت عليه في مارس، مخالفة للتوقعات، في حين أعاد تعميق الانكماش في المصانع تركيز الشكوك حول تعافيها من قيود كوفيد التي أدت إلى نمو الطلب على النفط.

وقالت شركة خدمات الطاقة بيكر هيوز في تقريرها الذي يحظى بمتابعة وثيقة يوم الجمعة، تراجعت حفارات النفط الأميركية بواقع اثنين إلى 586 هذا الأسبوع، وهو أدنى مستوى لها منذ يونيو 2022، بينما هوت منصات الغاز من 16 إلى 141، وهو أدنى مستوى لها في أبريل من العام الماضي.

تلقت السوق بعض الدعم من عجز الإمدادات الناشئ المتوقع للنصف الثاني من العام، حتى في الوقت الذي قال فيه وزير النفط العراقي حيان عبدالغني يوم الجمعة إنه لا يتوقع أن تتخذ أوبك + قرارًا بشأن مزيد من التخفيضات في الإنتاج عندما تجتمع المقبل في فيينا في 4 يونيو.

وقال تقرير لأوبك يوم الخميس إن المنظمة تتوقع أن يكون الطلب في الفترة من يوليو إلى ديسمبر على خامها 90 ألف برميل يوميا أعلى مما كان متوقعا في السابق، وأبقت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) يوم الخميس على توقعاتها للطلب العالمي على النفط لعام 2023 دون تغيير، متوقعة أن يقابلها ارتفاع نمو الطلب الصيني والمخاطر الاقتصادية.

كما حظيت السوق بدعم بعد أن أشارت وزيرة الطاقة الأميركية جينيفر جرانهولم إلى أن البلاد يمكن أن تعيد شراء النفط للاحتياطي البترولي الاستراتيجي بعد إتمام عملية بيع أقرها الكونغرس الشهر المقبل.

انخفض النفط الأميركي بالقرب من 70 دولارًا مسجلاً أسبوعًا رابعًا على التوالي، وبدا لفترة وجيزة أن خام غرب تكساس الوسيط سيتمكن من قطع سلسلة الخسائر، مدعومة بإشارات على أن صادرات النفط العراقية لن تستأنف على الأرجح يوم السبت، وتشير الولايات المتحدة إلى أنها قد تشتري الخام لإعادة ملء الاحتياطي الاستراتيجي بعد الشهر المقبل. لكن قوة الدولار يوم الجمعة، التي تجعل النفط أكثر تكلفة لحاملي العملات الأخرى، قضت على تلك المكاسب.

وعلى مدار الأسبوع، تعرض النفط لضغوط من جانب السوق الفعلية التي أظهرت علامات ضعف وسط هوامش تكرير ضعيفة وشراء ضعيف في بعض المناطق. وأظهر أكبر اقتصادين في العالم مزيدًا من الأدلة على التباطؤ، مع ارتفاع مطالبات البطالة الأميركية وتراجع تعافي الصين. وراهن مديرو الأموال على رهانات هبوطية في خام برنت، مما أدى إلى انخفاض صافي صفقات الشراء إلى أدنى مستوياتها منذ ديسمبر.

وقال دينيس كيسلر، نائب الرئيس الأول للتداول في بنك بي أو كيه فاينانشال سيكيوريتيز، «الزخم على المدى القريب في العقود الآجلة للنفط الخام لا يزال مع المضاربين على الانخفاض على الأقل حتى نرى المزيد من الأساسيات الإيجابية من جانب الطلب».

وتراجع النفط الخام بنحو 15 ٪ خلال الشهر الماضي حيث سيطر الاتجاه الهبوطي على السوق. يتوقع التجار أن يقترب الاقتصاد الأميركي من الركود وقد خيب انتعاش الصين آمال بعض مراقبي السوق، مما يضع علامة استفهام حول الطلب على الطاقة. خفضت سيتي جروب يوم الجمعة توقعاتها لخام برنت من 84 دولارا للبرميل إلى متوسط نحو 82 دولارا للبرميل هذا العام مع استمرار الطلب في أداء دون التوقعات.

وحتى الآن، فاق هذا الارتفاع من تخفيضات الإمدادات التي أعلنتها منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاؤها. ومع ذلك، قد لا يكون المزيد من التخفيضات مطروحة على الطاولة في الوقت الحالي، بحسب وزير النفط العراقي حيان عبدالغني.

وقال المشاركون في السوق إن الأسعار وجدت دعمًا فنيًا بالقرب من 70 دولارًا و75 دولارًا للبرميل حتى الآن، لكن التراجع عن هذه المستويات قد يدفع النفط للانخفاض بسرعة نحو منتصف الستينات.

وقالت انفيستنق دوت كوم، يحدق النفط في أدنى مستوياته في 70 دولارًا مرة أخرى، مع تراجع بيانات الصين، وبعد الخسائر المستمرة على مدى ثلاثة أيام، قضت العقود الآجلة على الخام على المكاسب التي تحققت من أول جلستين من الأسبوع لتغلق منخفضة للأسبوع الرابع على التوالي.

وعلى مدار الأسبوع، أظهر مؤشر الخام الأميركي خسارة بنسبة 1.8 ٪. خلال الأسابيع الأربعة الماضية مجتمعة، مع انخفاض خام غرب تكساس الوسيط بنسبة 15 ٪. بينما أظهر مؤشر النفط العالمي انخفاضًا بنسبة 1.5 ٪ خلال الأسبوع ونحو 14 ٪ خلال الأسابيع الأربعة الماضية.

ويمكن أن ينسب اللوم عن الوضع في النفط إلى حد ما على الأزمة المصرفية الأميركية المتقطعة والمتكررة، واستمرار الجدل حول أزمة ديون البلاد ومخاوف الركود التي تتزايد يومًا بعد يوم. ومع ذلك، كانت هناك ظاهرة قديمة تعود إلى الظهور ولم يعد من الممكن تجاهلها -ضعف الطلب من الصين، ثاني أكبر اقتصاد في العالم لا ينتعش بالسرعة التي اعتقدها الكثيرون بعد التخلي عن كل الحذر بشأن كوفيد، وهذه مشكلة بالنسبة لمعظم السلع، بما في ذلك النفط والنحاس، والتي تعتمد بشكل كبير على الشراء الصيني.

وأظهرت البيانات الصادرة من بكين يوم الخميس أن تضخم المستهلك الصيني نما بالكاد في أبريل، بينما انخفض تضخم المنتجين إلى أضعف مستوى منذ ذروة الوباء في عام 2020. وكانت بيانات التجارة الصينية في وقت سابق من هذا الأسبوع مخيبة للآمال أيضًا، حيث أظهرت أن الاقتصاد يكافح من أجل الانتعاش على الرغم من تدابير التحفيز المختلفة التي تم وضعها منذ أن أدارت البلاد ظهرها لإغلاق كوفيد في وقت مبكر من هذا العام.

وقال كريج إيرلام، المحلل في منصة التداول عبر الإنترنت اواندا، «يبدو أن التجار ينتظرون أحد حدثين لتحديد مسار السفر في المستقبل وهما فشل بنك آخر أو خفض إنتاج أوبك +». وقال «يمكنك إلقاء دراما سقف الديون الأميركية والتخلف عن السداد في هذا المزيج، لكني أميل فقط إلى التركيز على الأحداث المعقولة عن بُعد في هذه المرحلة».

في غضون ذلك، يبدو أن النفط قد استقر في نطاق التداول الأدنى الذي دخل فيه لفترة وجيزة في مارس، ما بين 70 إلى 78 دولارًا في خام برنت أو ما يقرب من 64-74 دولارًا في خام غرب تكساس الوسيط. ومن المتوقع على ما يبدو بيئة نمو منخفضة الآن في ضوء إخفاقات البنوك الأخيرة وتعافي كوفيد الصيني الأقل إلهامًا.

التوسع في صناعة الغاز الطبيعي يتزايد مدفوعًا بإنتاج الميثانول ومصافي النفط

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

كشف تقرير أميركي بأن الأنشطة الرئيسة التي تستهلك بشكل كبير الغاز الطبيعي هي الصناعات البتروكيميائية وتكرير البترول، والصناعة الكيميائية هي أكبر مستهلك للغاز الطبيعي، وبصرف النظر عن استخدامه للكهرباء والتدفئة، يستخدم الغاز الطبيعي أيضًا كمواد وسيطة لإنتاج ثلاثة منتجات أساسية للاقتصاد وهي الأسمدة والميثانول والهيدروجين، بحسب التقرير اليومي لشركة اينرجي اوتلوك ادفايزرز (EOA)، ومقرها الولايات المتحدة الأميركية.

وزاد إنتاج الميثانول، الضروري لإنتاج منتجات أخرى، بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، مما أدى إلى نمو طلب القطاع الصناعي على الغاز الطبيعي، وبشكل عام، يعتبر الطلب على الغاز الطبيعي في القطاع الصناعي موسمي، على سبيل المثال، يبلغ الطلب ذروته في الشتاء بسبب الحاجة الإضافية للتدفئة، ومع ذلك، فإن التغيرات الموسمية في الطلب في القطاع الصناعي أقل مما هي عليه في القطاعات الأخرى.

وعلى الرغم من أن عمليات الإغلاق المرتبطة بكوفيد في عام 2020 أدت إلى انخفاضات، إلا أن الطلب على الغاز الطبيعي انتعش لاحقًا واستمر في الزيادة في السنوات التالية، وفي أوائل عام 2023، انخفض الطلب كما هو متوقع من قبل مجموعات مختلفة، بما في ذلك إدارة معلومات الطاقة الأميركية، ولكن بشكل عام، فإن طلب القطاع الصناعي على الغاز الطبيعي يتزايد باطراد منذ عام 2009 - عندما انتهت الأزمة المالية. وكان معظم النمو مدفوعًا بإنتاج الميثانول، ومصافي النفط، حيث تحولت إلى الغاز الطبيعي بين عامي 2015 و2021.

ويعد نمو الطلب على الغاز الطبيعي في القطاع الصناعي الأميركي مهمًا لدعم الأسعار نظرًا لأن هذا القطاع يستهلك نحو ربع إجمالي استهلاك الغاز في الولايات المتحدة، النمو في الطلب منذ عام 2009

ملحوظ لأنه عكس اتجاهًا تاريخيًا عندما كان ينخفض باستمرار، حيث اعتقد الكثيرون أن الولايات المتحدة كانت تنفد من الغاز الطبيعي وأن الأسعار ستحافظ على اتجاه تصاعدي. ولكن بعد ذلك، أغلقت العديد من المصانع وانتقلت عملياتها إلى الصين ومناطق أخرى.

وفقًا لإدارة معلومات الطاقة، نما الطلب الصناعي على الغاز الطبيعي بمعدل 2 ٪ في عام 2021، و1.9 ٪ في عام 2022 وهو أقل من التوقعات. وبالنسبة لعام 2023، تتوقع الادارة انخفاضًا بنسبة 4 ٪، وكان الانخفاض في الشهرين الأولين من هذا العام أعلى بشكل طفيف بسبب انخفاض أنشطة التصنيع، وثبات إنتاج الأسمدة.

وتكمن المشكلة في أنه إذا زاد الطلب العالمي على الغاز الطبيعي المسال وسجلت أسعار الغاز الطبيعي المسال أرقامًا قياسية جديدة، فإن هذا سيزيد من احتمالية ارتفاع الغاز الطبيعي، والذي بدوره سيؤدي إلى انخفاض الطلب الصناعي. ومع ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي المسال لن تكون هناك منافسة فقط بين آسيا وأوروبا على الغاز الطبيعي، ولكن أيضًا المنافسة بين الطلب من القطاع الصناعي الأميركي على الغاز المحلي والطلب الدولي على الغاز الطبيعي المسال الأميركي.

وعلى نحو متصل، ستؤدي أسعار الغاز الطبيعي المرتفعة إلى زيادة تكاليف التكرير وتقليل الهوامش بينما ستعود المرافق إلى الفحم. والنتيجة النهائية هي ارتفاع التكاليف، والتضخم، وانخفاض الأنشطة الاقتصادية، وزيادة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

وفي تقريرها الشهري الذي صدر الخميس، أبقت أوبك على تقديرات نمو الطلب العالمي على النفط لعام 2023 دون تغيير فعليًا عند 2.3 مليون برميل يوميًا، مع تعديلات طفيفة بسبب التحسينات في الاقتصاد الصيني.

وقالت أوبك في تقريرها «تم إجراء تعديلات طفيفة على الصعود بسبب الأداء الأفضل من المتوقع في الاقتصاد الصيني، بينما من المتوقع أن تشهد مناطق أخرى انخفاضًا طفيفًا بسبب التحديات الاقتصادية التي من المحتمل أن تؤثر على الطلب على النفط».

وفي الوقت نفسه تم الحفاظ على نمو إنتاج السوائل من خارج أوبك دون تغيير عن تقييم أبريل، حيث بلغ 1.4 مليون برميل في اليوم على أساس سنوي، وفقًا للتقرير، مشيرًا إلى أن الولايات المتحدة والنرويج وكازاخستان وكندا وغيانا هي «المحركات الرئيسة لإمداد السوائل»، بينما من المتوقع بشكل أساسي تسجيل حالات انخفاض الإمدادات في روسيا الخاضعة للعقوبات.

وقالت أوبك في تقريرها «لا تزال هناك شكوك تتعلق في المقام الأول بإمكانية إنتاج النفط الصخري الأميركي وصيانة الحقول غير المخطط لها في عام 2023». وفيما يتعلق بإنتاج النفط الخام لمنتجي أوبك البالغ عددهم 13 دولة في أبريل، قال التقرير إنه انخفض بمقدار 191 ألف برميل في اليوم إلى متوسط 28.60 مليون برميل في اليوم، بناءً على مصادر ثانوية.

في غضون ذلك، أظهر استطلاع حديث أجرته شركة ستاندرد آند بورز جلوبال، أن أوبك 13- ضخت 28.60 مليون برميل في اليوم في أبريل، بانخفاض قدره 370 ألف برميل في اليوم مقارنة بشهر مارس، في حين إن الإنتاج انخفض من خارج أوبك بمقدار 10.000 برميل في اليوم إلى 13.39 مليون برميل في اليوم. يعزى الانخفاض إلى استمرار تعليق صادرات النفط الخام من شمال العراق عبر ميناء جيهان التركي، وانقطاع النفط في نيجيريا.

وقال وزير النفط العراقي حيان عبدالغني إن العراق لا يتوقع أن تجري أوبك + مزيدا من التخفيضات على إنتاج النفط في اجتماعها المقبل في يونيو، في أول إشارة من وزير في أوبك بشأن قرار محتمل مع انخفاض أسعار النفط. وقال عبدالغني إن العراق ملتزم بتخفيضات طوعية في إنتاج النفط بدأت في مايو وتستمر حتى نهاية 2023، وأشار إلى أنه لم يُطلب من العراق إجراء أي تخفيضات إضافية من هذا القبيل قبل اجتماع أوبك + في 4 يونيو.

واتفقت أوبك وحلفاؤها بقيادة روسيا، عبر أوبك +، على خفض الإنتاج في أواخر عام 2022 لدعم السوق مع تدهور التوقعات الاقتصادية، مما أثر على الأسعار. وثم في خطوة مفاجئة في أوائل أبريل، أعلنت المملكة العربية السعودية وأعضاء آخرون في أوبك + عن مزيد من التخفيضات في إنتاج النفط بنحو 1.2 مليون برميل يوميًا.

ساعد الإعلان في دفع أسعار النفط للارتفاع بشكل حاد، لكن هذه المكاسب تلاشت منذ ذلك الحين مع انتشار المخاوف من تباطؤ الاقتصاد العالمي. ومن المقرر أن يجتمع أعضاء أوبك + في فيينا في 4 يونيو لاتخاذ قرار بشأن مسار العمل التالي. وقال عبدالغني «إن الخفض الثاني كان طوعيا وساعدنا كثيرا في استقرار السوق ورفع الأسعار».

وأدت التخفيضات في أبريل إلى معاقبة بائعي النفط على المكشوف، أو أولئك الذين راهنوا على انخفاض أسعار النفط، وبالعودة إلى عام 2020، حذر وزير الطاقة السعودي الأمير عبدالعزيز بن سلمان التجار من المراهنة بكثافة في سوق النفط، ووعد بأن أولئك الذين يقامرون على سعر النفط سيكونون «جحيمًا».

وقال العراق إنه سيخفض 211 ألف برميل يوميا ابتداء من مايو أيار كجزء من التخفيضات الطوعية. بينما أوقفت تركيا 450 ألف برميل يوميًا من صادراتها الشمالية عبر خط الأنابيب العراقي التركي في 25 مارس بعد تحكيم أمر أنقرة بدفع تعويضات لبغداد بقيمة 1.5 مليار دولار عن الصادرات غير المصرح بها من قبل حكومة إقليم كردستان بين عامي 2014 و2018.

ولم يتضح متى ستستأنف التدفقات لكن عبدالغني قال يوم الجمعة إن بغداد لم تسمع بعد بشأن طلب لشركة الطاقة التركية الحكومية لاستئناف الصادرات.

استعراض إنجازات «السعودية الخضراء» في الأمم المتحدة

الرياض

استعرض المركز الوطني لتنمية الغطاء النباتي ومكافحة التصحر في منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات في مدينة نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية خلال دروته الثامنة عشرة، المبادرات والخطط الطموحة والإنجازات المتعلقة بتنمية الغابات وحمايتها واستدامتها في إطار مبادرة السعودية الخضراء.

وركز المركز في المنتدى على تحسين الغطاء النباتي للأغراض البيئية من خلال مبادرة السعودية الخضراء، كما سلط (الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة IUCN) الضوء على فرص استعادة النظم الإيكولوجية للغابات، إضافة إلى مبادرة مجموعة العشرين العالمية للأراضي.

وتناول المنتدى تبني المركز لمبادرة زراعة 60 مليون شجرة وتأهيل 300 ألف هكتار من أراضي الغابات والوديان، إضافة إلى تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للغابات والبرامج والمشاريع المنجزة في مجال الغابات، كما تم التطرق إلى استضافة السعودية لمؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر نهاية عام 2024م.

وشهد المنتدى تفاعلًا وإقبالًا كبيرًا بمشاركة أعداد من وفود الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، شملت السفراء وممثلي الدول والمنظمات، الذين أبدوا إعجابهم الكبير بالحدث الجانبي واصفين مخرجاته بالعمل الطموح والمنجزات البيئية المهمة للمملكة العربية السعودية.

يشار إلى أن منتدى الغابات يُعقد سنويًّا في مقر الأمم المتحدة بنيويورك، ويهدف إلى حماية الغابات حول العالم وتنميتها وتحقيق استدامتها؛ للمساعدة على تعزيز التنمية الاجتماعية وتحسين سبل العيش والمساهمة في القضاء على الفقر، وذلك في الوقت الذي تتهدد فيه الغابات ممارسات غير مستدامة وأزمات اقتصادية.

سوق النفط تواجه علامات تباطؤ .. تراجع الصفقات وضعف في هوامش التكرير

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

قال تقرير «ريج زون» النفطي الدولي إن الخام الأمريكي لم يتمكن من إنهاء سلسلة من الخسائر، منوها إلى سعي الولايات المتحدة إلى شراء مزيد من الخام لإعادة ملء الاحتياطي الاستراتيجي في فترة ما بعد الشهر المقبل، في وقت تجعل قوة الدولار النفط أكثر تكلفة لحاملي العملات الأخرى.

وذكر التقرير أنه على مدار الأسبوع تعرض النفط لضغوط من جانب السوق الفعلية التي أظهرت علامات تباطؤ وسط هوامش تكرير ضعيفة وشراء محدود في بعض المناطق، ولا سيما بعد الخسائر التي شهدتها الأسواق في ختام الأسبوع الماضي، الذي يعد الرابع على التوالي.

وأضاف أن أكبر اقتصادين في العالم أظهرا مزيدا من الأدلة على التباطؤ مع ارتفاع مطالبات البطالة الأمريكية وتراجع تعافي الصين مع ترجيح مديري الأموال رهانات هبوطية في خام برنت، ما أدى إلى انخفاض صافي صفقات الشراء إلى أدنى مستوياتها منذ كانون الأول (ديسمبر) الماضي، ناقلا عن بنك «بي أو كيه فاينانشال سيكيوريتيز» تأكيده أن الزخم على المدى القريب في العقود الآجلة للنفط الخام يتجه إلى الانخفاض – بحسب توقعات المضاربين - وذلك على الأقل حتى نرى مزيدا من الأساسيات الإيجابية من جانب الطلب.

وسجلت أسعار النفط الخام خسائر للأسبوع الرابع على التوالي، حيث وازن السوق مخاوف نقص الإمدادات مقابل تجدد المخاوف الاقتصادية في الولايات المتحدة والصين، حيث سجل كلا الخامين القياسيين خسائر أسبوعية بنحو 1.5 في المائة.

ونوه التقرير إلى تراجع النفط الخام بنحو 15 في المائة، خلال الشهر الماضي حيث سيطر الاتجاه الهبوطي

على السوق، بينما يتوقع التجار أن يقترب الاقتصاد الأمريكي من الركود وقد خيب انتعاش الصين آمال بعض مراقبي السوق، ما يضع علامة استفهام حول الطلب على الطاقة، مبرزا تخفيض «سيتي جروب» توقعاته لخام برنت من 84 دولارا للبرميل إلى متوسط 82 دولارا للبرميل هذا العام مع استمرار الطلب في أداء دون التوقعات.

من جانب آخر، ذكر تقرير «أويل برايس» النفطي الدولي أن المعنويات الهبوطية استمرت في النمو في أسواق النفط الأسبوع الماضي على الرغم من تعزيز «أوبك» لتوقعاتها للطلب الصيني وتلميح الإدارة الأمريكية أنها قد تعيد ملء احتياطي البترول الاستراتيجي قريبا.

ولفت إلى استمرار انخفاض أسعار النفط في الأسبوع الماضي، حيث تفاقمت المخاوف من الركود بسبب تأثيرات سحوبات مخزون النفط الخام حتى أن إعلان وزارة الطاقة الأمريكية أنها قد تبدأ في إعادة تعبئة احتياطيات النفط الاحتياطية فشل في إثارة انتعاش مستدام للأسعار.

وأوضح التقرير أن «أوبك» في أحدث تقرير شهري رفعت توقعات نمو الطلب الصيني هذا العام إلى 800 ألف برميل يوميا، لكن ذلك لم يدعم أسعارالنفط الخام بشكل كاف، مشيرا إلى بدء الولايات المتحدة في المستقبل القريب ملء احتياطي النفط الخام الاستراتيجي، حيث أخبرت وزيرة الطاقة الأمريكية جينيفر جرانهولم الكونجرس أن وزارتها يمكن أن تبدأ في إعادة شراء النفط الخام للاحتياطي الاستراتيجي بمجرد انتهاء المبيعات التي طلبها الكونجرس وهي جارية حاليا.

وتوقعت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، أن يرتفع إنتاج النفط الخام المحلي بنسبة 5 في المائة هذا العام إلى 12.53 مليون برميل في اليوم وأكثر بقليل من 1 في المائة إلى متوسط 12.69 مليون برميل في اليوم في 2024 مع زيادة الاستهلاك سنويا بنسبة 1 - 1.5 في المائة إلى 20.8 مليون برميل يوميا في العام المقبل.

وشهد الخميس الماضي أسعار خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي انخفاضا بنسبة 2 في المائة، لتصل إلى أدنى مستوى لها في أسبوع واحد ثم استمر الانخفاض الجمعة، ويعزى هذا الانخفاض إلى عدة عوامل

مترابطة تؤثر في العرض والطلب بما في ذلك التضخم وسياسة الاحتياطي الفيدرالي وسقف الدين الأمريكي وتوقعات «أوبك +» والمخزونات، بحسب البيانات.

وعد التقرير أن أزمة سقف الديون الأمريكية تثير مخاوف من ركود محتمل، وكانت أحد العوامل المهمة التي أسهمت في انخفاض أسعار النفط وسط مواجهة سياسية أثارت مخاوف ركود محتمل في أكبر مستهلك للنفط في العالم كما أنها توجد حالة من عدم اليقين وتضعف معنويات المستثمرين، علاوة على ذلك أدى ارتفاع مطالبات البطالة الأمريكية وضعف البيانات الاقتصادية الصينية إلى زيادة مخاوف السوق، ما أدى إلى أدنى أسعار إغلاق للمؤشر القياسي منذ 4 أيار (مايو) الماضي.

من ناحية أخرى، وفيما يخص الأسعار في ختام الأسبوع الماضي، تراجعت أسعار النفط بأكثر من 1 في المائة في ختام جلسة الجمعة، مسجلة خسائر للأسبوع الثالث على التوالي، حيث وازن السوق مخاوف نقص الإمدادات مقابل تجدد المخاوف الاقتصادية في الولايات المتحدة والصين. وتراجعت العقود الآجلة لخام برنت 81 سنتا، أو 1.1 في المائة لتغلق عند 74.17 دولار للبرميل، بينما انخفضت العقود الآجلة 83 لخام غرب تكساس الوسيط بنحو سنتا أو 1.2 في المائة، وأغلقت عند 70.04 دولار. وسجل كلا الخامين القياسيين خسائر أسبوعية بنحو 1.5 في المائة. وتشبث الدولار بمكاسب متواضعة مقابل اليورو الجمعة ليحقق أكبر مكاسب أسبوعية منذ شباط (فبراير)، حيث أدت حالة عدم اليقين بشأن سقف الديون والسياسة النقدية الأمريكية إلى التحول إلى الملاذات الآمنة.

وقال جون كيلدوف، الشريك في شركة أجين كابيتال في نيويورك، «انعدام الثقة في الاقتصاد يترجم إلى إقبال على الدولار الأكثر أمانا، ويسبب أيضا تشاؤما بشأن الطلب على النفط». وفي الوقت نفسه، ارتفعت بيانات أسعار المستهلكين في الصين لنيسان (أبريل) بوتيرة أبطأ مما كانت عليه في آذار (مارس)، مخالفة للتوقعات، بينما أعاد تعميق الانكماش في المصانع تركيز الشكوك حول تعافيها من قيود كوفيد التي أدت إلى نمو الطلب على النفط. وتلقت السوق بعض الدعم من نقص الإمدادات المتوقع للنصف الثاني من العام الجاري، حتى في الوقت الذي قال فيه حيان عبد الغني وزير النفط العراقي إنه لا يتوقع أن تتخذ «أوبك +» قرارا بشأن مزيد من تخفيضات الإنتاج في الفترة المقبلة خلال اجتماع 4 حزيران (يونيو) في فيينا. من جانب آخر.. انخفض إجمالي عدد الحفارات النشطة في الولايات المتحدة بمقدار 17 هذا الأسبوع

بعد انخفاضها بمقدار سبع الأسبوع الماضي وهو أكبر انخفاض في أسبوع واحد في عدد منصات النفط والغاز في الولايات المتحدة منذ يونيو 2020.

وذكرت شركة « بيكر هيوز» الأمريكية في تقريرها الأسبوعي المعني بأنشطة الحفر أن إجمالي عدد الحفارات انخفض إلى 731 هذا الأسبوع - بزيادة 17 منصة فقط عن عدد الحفارات هذه المرة في 2022 - و344 منصة أقل من عدد الحفارات في بداية 2019 قبل انتشار الوباء.

ولفت التقرير إلى انخفاض عدد الحفارات النفطية في الولايات المتحدة بمقدار اثنين هذا الأسبوع إلى 586، كما انخفض عدد منصات الغاز بمقدار 16 إلى 141. وارتفعت عدد الحفارات المتنوعة بمقدار 1 ـ منوها إلى انخفاض عدد الحفارات في حوض بيرميان بمقدار ثلاث بينما انخفض عدد منصات الحفر في هاينزفيل بمقدار خمس.

وأضاف أنه لم تشهد مستويات إنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة أي تغييرات في الأسبوع المنتهي في 5 أيار (مايو) حيث بقيت عند 12.3 مليون برميل يوميا - وفقا لآخر تقديرات إدارة معلومات الطاقة الأسبوعية - فيما ارتفعت مستويات الإنتاج في الولايات المتحدة بمقدار 500 ألف برميل يوميا مقارنة بالعام الماضي.

خفض استهلاك الوقود السائل في القطاع الزراعي 95 ٪ بحلول 2030

الاقتصادية

استعرضت وزارة البيئة والمياه والزراعة، دور برنامج إزاحة الوقود السائل والتحول لاستخدام الشبكة الكهربائية في تحقيق تنمية وتعزيز دور القطاع الزراعي في المملكة، لتحقيق التنمية المستدامة للقطاع وفق رؤية 2030.

جاء ذلك خلال ورشة عمل نظمتها الوزارة في مقرها في الرياض للشركات والمشاريع الزراعية الكبرى، بحضور ممثلين من وزارة الطاقة، وصندوق التنمية الزراعية والشركة السعودية للكهرباء، وأعضاء فريق المسار الزراعي.

وأوضح محمد العبداللطيف رئيس الفريق الزراعي للبرنامج، أن البرنامج يتضمن عدة مسارات عمل لقطاعات مختلفة، ومن ضمنها القطاع الزراعي، مبينا أنه يهدف إلى خفض استهلاك الوقود السائل بنسبة 95 في المائة بحلول 2030، واستبدال مصادر الطاقة الحالية بمصادر طاقة بديلة وتتمثل في الاتصال بالشبكة الكهربائية، إضافة إلى تعزيز القدرة التشغيلية، وتقليل العوامل الخارجية المؤثرة على استدامة قطاعات «البيئة».

وأبان أن وزارة البيئة والمياه والزراعة تقود المسار الزراعي في البرنامج، لتحقيق التكامل من خلال ربط المزارع بالشبكة الكهربائية، وتخفيض استخدام الوقود السائل، مؤكدا أن البرنامج يتحمل تكاليف إيصال الخدمة الكهربائية حتى الوصول إلى بوابة المزرعة، ويوفر قروضا ميسرة، لتنفيذ التعديلات الداخلية اللازمة، إلى جانب إسهامه في تحقيق الاستدامة للقطاع الزراعي، وتعزيز الإنتاج المحلي للمملكة. وتتضمن طريقة تنفيذ البرنامج ثلاث خطوات، الأولى طلب بيانات المزرعة المستهلكة للوقود، لتوليد الكهرباء وتقدير الأحمال الكهربائية، والثانية التخطيط لإيصال الخدمة، وتشمل استكمال الإجراءات لإيصالها، وتحديد المدة الزمنية اللازمة، ليتم بدء عمل التغيرات الداخلية المطلوبة من قبل المزرعة لتتوافق مع مصادر الطاقة،

وتتضمن الخطوة الثالثة البدء في التنفيذ، وإيصال الشبكة الكهربائية، إلى جانب التكامل مع الجهات ذات العلاقة.

يذكر أن البرنامج سيتم تنفيذه عبر ثلاث مراحل، الأولى تضم كبرى الشركات الزراعية في المملكة، فيما ستكون المرحلة الثانية لكبار المزارعين ويتم العمل على تنفيذها خلال الفترة المقبلة، بينما ستكون المرحلة الثالثة لبقية المزارع المستهدفة بالإزاحة، وتتضمن منصة تمكنهم من الاستفادة من البرنامج في التحول من استخدام الوقود السائل إلى استخدام الشبكة الكهربائية، لتعزيز الإنتاج الزراعي وفق مستهدفات رؤية المملكة 2030.

تفاصيل خطة الأمم المتحدة لإنقاذ «صافر»

عدن: محمد ناصر

الشرق الأوسط

مع وصول السفينة البديلة للناقلة اليمنية المتهالكة «صافر»، من المتوقَّع أن تبدأ عملية لإفراغ حمولة الناقلة المتهالكة التي تحمل 1.1 مليون برميل من النفط الخام خلال الأيام المتبقية من شهر مايو (آيار) الحالي، وفق خطة أعدتها الأمم المتحدة، وسلَّمت نسخة منها إلى الحكومة اليمنية والحوثيين.

عملية الإنقاذ الأممية تُقدَّر التكلفة الإجمالية لها تحديداً بـ148 مليون دولار، بينما تبلغ تكلفة المرحلة الأولى من العملية 129 مليون دولار، وتستمر في مرحلتها الأولى ثلاثة أشهر وتمتد إلى ثمانية أشهر.

الخطة التي أعدتها الأمم المتحدة تضم تفاصيل عملية نقل كمية النفط الخام من السفينة المتهالكة (صافر) إلى سفينة جديدة تم شراؤها لهذا الغرض، كما تتضمن الخطة الترتيبات الإدارية والأمنية، وإجراءات تنقل الفرق التي ستعمل على ذلك، والميزانية المطلوبة إلى جانب المخاطر والمحاذير التي قد تواجه هذه الخطة التي كان من المفترض أن تُنفَّذ قبل نهاية العام الماضي لكنها تأجلت بسبب حلول موسم الرياح والتأخر في شراء ناقلة بديلة للناقلة المتهالكة.

وبحسب الخطة التي حصلت «الشرق الأوسط» على نسخة منها، فإن المرحلة الأولى سوف تستغرق 9 أسابيع، وسيتم خلالها إجراء التخطيط التفصيلي من قبل شركة «سميت سالفدج» والتحضير للعمليات والحصول على التصاريح وحشد الأصول والمعدات والموظفين، والتحقق من الإجراءات الأمنية والطبية في موقع مرابطة السفينة «صافر».

وتذكر الخطة أنه، ومع بدء التقدم نحو ناقلة «صافر» المرابطة بالقرب من الخطوط الملاحية الدولية، ستتم عملية التقييم والمعاينة على ظهرها، وخلق بيئة عمل آمنة للأفراد والأصول، والاستعدادات للنقل منها إلى السفينة البديلة والعمليات اللاحقة لذلك.

وتنبه إلى أن عملية بهذا الحجم إلى جانب اعتبارات عديدة، فإن التخطيط سوف يتطلب التحديد الدقيق للوضع بعد المعاينة وأثناء العملية، ومن بعدها سيتم ضخ الغاز الخامل في صهاريج الحمولة قبل وصول الناقلة الجديدة.

كمية النفط غير معروفة

المرحلة الثانية التي سوف تستغرق 7 أسابيع، سيتم خلالها ربط الناقلة البديلة بعوامة الرسو، وإجراء النقل من سفينة إلى سفينة، وغسل الناقلة، وصهاريج الحمولة في الناقلة «صافر»، وتقشير صهاريج الحمولة وفحص مياه الاتزان لتعويض وزن الحمولة المزالة، والتخلص من مياه الغسل إلى ناقلة مستقبلة، والقيام بإزالة الشحوم من صهاريج الحمولة والتخلص الآمن من الرواسب، وتطهير وتهوية صهاريج الحمولة.

ونظراً لأن الناقلة «صافر» ستظل في مكانها في البداية انتظاراً للاتفاق على حل طويل الأجل، فإن الملكية ليست مشكلة تحتاج إلى حل قبل بدء العملية الطارئة. وبسبب ملكية شحنة النفط في الناقلة (وهي من النفط الخفيف) لعدد من الكيانات المختلفة، ولم يكن هناك تحديث للبيانات منذ عام 2015، فإن الكمية الدقيقة للنفط التي سيتم رفعها غير معروفة على وجه اليقين.

«الشحنة من النفط الخفيف ومملوكة لعدد من الكيانات المختلفة... وستظل في موقعها بالسفينة الجديدة حتى الاتفاق على بيعها»

الأمم المتحدة

ومع ذلك، تقول الخطة إنه، ونظراً لأن الحمولة ستبقى (على الأقل في البداية) في موضعها بالسفينة الجديدة، فإنه لا توجد ضرورة لتحديد ما إذا كان الملاك سيوافقون على التنازل عن حقوقهم حتى يمكن بيع الكمية، إلا أنه نتيجة اتفاق الطرفين من حيث المبدأ على أنه إذا تم بيع النفط، كلياً أو جزئياً، في تاريخ ما في المستقبل، فإنه يمكن استخدام العائدات لدفع رواتب الموظفين الحكوميين. ولهذا فإنه يمكن تحديد قيمة البيع في مرحلة لاحقة، نظراً لعدم معرفة كمية النفط وحالته، ولأن قيمته غير واضحة حالياً.

بشأن المسؤوليات المتعلقة بعملية الإنقاذ وتخزين الحمولة في المستقبل يجري تقديم المشورة القانونية في هذا الشأن من جانب الشركة، ومن جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشكل مستقل، وسيحتاج هذا الأمر إلى توضيح المسؤولية في حالة حدوث تسرب أثناء نقل النفط إلى السفينة البديلة. وعادة ما تتم تغطية ذلك من خلال التأمين، ولكن على نحو ما تم ذكره سابقاً، فإنه لا يوجد تأمين على الناقلة «صافر»، ولا يمكن الحصول عليه لسفينة غير مصنفة بشأن التأمين أثناء النقل والتخزين من سفينة إلى سفينة.

عملية معقدة

بخصوص الترتيبات الأمنية للعملية ونقل حمولة الناقلة «صافر»، تصفها الخطة بأنها عملية معقدة تنطوي على العديد من المخاطر المصاحبة، ولهذا قامت شركة «سميت سالفدج / بوس اليس» بإجراء تحليل للتهديدات وتقييم للمخاطر الأمنية. كما قامت الأمم المتحدة بدراسة جميع التوصيات للتخفيف من المخاطر بعناية، وسيتم تنفيذها.

وبحسب الخطة، فإن تحول خط المواجهة العسكرية إلى جنوب محافظة الحديدة، أي في شمال منطقة الحيمة تقريباً بالقرب من الساحل المحاذي لمديرية حيس، نحو 90 كيلومتراً من ميناء الحديدة، فقد أصبحت البيئة المباشرة أقل تقلباً مما كانت عليه في السابق، حيث تتموضع ناقلة النفط «صافر» في شمال ميناء الحديدة.

وبخصوص السفر والإقامة والمرافق الطبية الطارئة سيكون السفر في سيارات مدرعة، وسيخضع للإجراءات الأمنية النظامية للأمم المتحدة. وسوف يسافر ضابط أمن تابع للأمم المتحدة مع فريق «سميت سالفدج» عبر الطريق بين صنعاء والحديدة، وهو مستخدم بشكل جيد ويسافر عليه بانتظام موظفو الأمم المتحدة. وبالمثل، سيتم استخدام الطريق المؤدي إلى ميناء رأس عيسى وميناء الصليف بانتظام من قبل بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة للقيام بدوريات في كلا الميناءين.

وتنص خطة العمل على أنه سيتم إبرام الاتفاقات بشأن أي تحركات للفرق الفنية مع سلطات الأمر الواقع، بحيث تكون جميع نقاط التفتيش على علم بالعملية والتحركات الضرورية. مع وجوب مراعاة البروتوكولات المتفَق عليها، على أن تكون إقامة الفرق في دور ضيافة تابعة للأمم المتحدة وستخضع لنفس الإجراءات

التي يخضع لها موظفو الأمم المتحدة. على أن تدير كل من الخدمات المشتركة للأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة عيادات أساسية، وتعمل مع مزود الخدمات الطبية التابع لشركة «سميت سالفدج»، للنظر في سبل رفع كفاءة المرافق.

التعامل مع المخاطر

أيضاً تذكر الخطة أن سيارات إسعاف مدرعة سوف تُستخدم، كما يوجد ترتيب للنقل جواً إلى نيروبي. كما أن لدى بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة أيضاً طائرة هليكوبتر متمركزة في جيبوتي، ويمكن استخدامها للإجلاء الطبي، حيث تم الاتفاق مسبقاً على موقع هبوط مناسب، وعلى إجراءات الموافقة على تصاريح الطيران، كما سيتعين أيضاً النظر في نقل المصابين من السفينة إلى نقطة وصول آمنة.

ووفق ما جاء في خطة العمل، فإن التعامل مع المخاطر المصاحبة للسفينة وعملية الإنقاذ سيكون مسؤولية «سميت سالفدج»، كجزء من طرق عملها الاعتيادي، ولأن السفينة قديمة، ذات هيكل واحد ولم تتم صيانته لفترة طويلة، وعلى وجه الخصوص، لم يتم ضخ أي غازات خاملة في صهاريج التخزين الخاصة بها، منذ نفاد الوقود من الغلايات في عام 2017، سيتم التخفيف من المخاطر المرتبطة بالعمل في هذه السفينة باستخدام مقاول ذي خبرة عالية قام بهذا النوع من العمليات في السابق.

وسيتم إجراء عملية النقل من سفينة إلى سفينة استناداً إلى الإرشادات الصادرة عن غرفة الشحن الدولية المبينة في دليل النفط والمواد الكيميائية والغاز المسال، على أن تقوم شركة «سميت سالفدج» بتهيئة بيئة عمل آمنة على ظهر ناقلة النفط «صافر».

وقبل بدء العمليات، تشير الخطة الأممية إلى أنه سيتم بشكل مستقل نقل أنظمة مناولة وسلامة حمولة ناقلات النفط العائمة باستخدام معدات الإنقاذ المتنقلة المتخصصة، وغسل الصهاريج والتطهير وتحرير الغاز وإزالة الشحوم، وعند الانتهاء من ضخ الغاز الخامل سيقلل ذلك من مخاطر الانفجار، وستغطي خطة الطوارئ أي حالات تسرب أثناء العملية والمخاطر البحرية، وفي حين أن المخاطر البحرية موجودة، كما هو متوقع في بيئة النزاع، فإن تقييم الأمم المتحدة يشير إلى أنه يمكن التخفيف منها.

بغداد لتحديد موعد مع أنقرة لاستئناف تصدير النفط من ميناء جيهان

بغداد: حمزة مصطفى

الشرق الأوسط

قبل يوم من موعد إجراء الانتخابات التركية الأكثر مصيرية منذ عقود، أعلنت بغداد جاهزيتها لإعادة تصدير النفط العراقي عبر ميناء جيهان التركي بعد تسوية الخلافات مع حكومة إقليم كردستان.

وكان تصدير النفط عبر تركيا قد توقف خلال الشهرين الماضيين نتيجة قرار التحكيم الذي جاء لصالح بغداد في نزاعها مع أربيل بشأن تصدير نفط كردستان، دون المرور بالقنوات الطبيعية الرسمية وعبر الشركة الرسمية الوطنية «سومو».

وطبقاً لنتائج التحكيم، فإن حكومة كردستان باتت ملزمة بتصدير النفط عبر الحكومة الاتحادية من خلال شركة «سومو»، وهو ما مهد الطريق أمام تسوية المزيد من الخلافات بين بغداد وأربيل، وما يمكن أن يمهد لاحقاً لإقرار قانون النفط والغاز المختلف عليه بين الجانبين منذ عام 2007.

وفي الوقت الذي تنتظر فيه بغداد نتائج الانتخابات التركية باهتمام بالغ، نظراً لطبيعة الملفات المعقدة والمستمرة دون حلول، وبعضها منذ عقود، مثل ملف المياه، والآن ملف النفط، فضلاً على قضية «حزب العمال الكردستاني»، فإن بغداد لم تعلن موقفاً حيال أي من المرشحين المتنافسين على الرئاسة في تركيا.

وكان وزير النفط العراقي، حيان عبد الغني، قد أعلن السبت إن العراق يريد استئناف صادرات النفط عبر خط أنابيب من إقليم كردستان في شمال العراق إلى ميناء جيهان التركي، لكنه ينتظر الحصول على موافقة تركيا.

وقال عبد الغني في تصريح متلفز، إن العراق مستعد لضخ 485 ألف برميل يومياً، من بينها 400 ألف برميل

من إقليم كردستان، وما يتراوح بين 75 ألفاً و85 ألفاً من حقول كركوك النفطية.

ومن جهته، أكد المتحدث الرسمي باسم وزارة النفط، عاصم جهاد، أن «الجانب العراقي استكمل جميع الإجراءات المتعلقة بعمليات استئناف الصادرات النفطية، وجرى إبلاغ السلطات التركية بذلك، ونحن بانتظار ردها». لكن مسؤولاً تركياً رجح رفض بلاده طلب بغداد باستئناف تصدير نفط كردستان عبر ميناء جيهان المتوقف منذ شهر ونصف.

وذكرت وكالة «بلومبرغ» الأميركية، أن مسؤولين من تركيا، التي تترقب إجراء الانتخابات الرئاسية الأحد، قالوا إنهم يريدون التفاوض على تسوية لمبلغ الـ 1.5 مليار دولار قبل إعادة فتح خط الأنابيب والميناء أمام تدفق النفط العراقي.

ومن جانبه، قال مسؤول عراقي لوكالة «بلومبرغ»، إن تركيا أبلغت العراق أن أعمال الصيانة في الميناء لإصلاح الأضرار التي سببتها الزلازل الأخيرة، لا تزال مستمرة. وكانت تركيا قد أغلقت خط أنابيب يمتد إلى ميناء جيهان من شمال العراق، في إطار رد أنقرة على حكم هيئة تحكيم دولية أدانها بدفع 1.5 مليار دولار لسماحها لحكومة إقليم كردستان، شبه المستقلة، بتصدير النفط عبر جيهان دون الحصول على موافقة بغداد.

وكانت بغداد قد رفعت القضية ضد تركيا أمام غرفة التجارة الدولية، ومقرها باريس، كجزء من محاولة أوسع لكبح مساعي حكومة إقليم كردستان. «الحزب الديمقراطي الكردستاني» بزعامة مسعود بارزاني، أكد أن الأنباء المتداولة عن قرار إيقاف تركيا تصدير النفط العراقي عبر ميناء جيهان غير دقيقة إطلاقاً، وليست واقعية.

وقال النائب في البرلمان العراقي عن «الحزب الديمقراطي الكردستاني»، شريف سليمان، في تصريح صحافي، إن «إيقاف تصدير النفط لا علاقة له باتفاق حكومة الإقليم مع تركيا الذي عقد في وقت سابق». وأوضح سليمان أن «سبب توقف تصدير النفط عبر ميناء جيهان يعود لوجود دعوى تحكيم دولية رفعها العراق وكسبها ضد تركيا»، مشيراً إلى أن «الجانبين العراقي والتركي توصلا إلى اتفاق بشأن إعادة تصدير

النفط عبر ميناء جيهان». وبيّن أن «هناك أموراً لوجيستية وتكتيكية بين دولتي العراق وتركيا تخص عملية تصدير النفط عبر ميناء جيهان، وسيجري الانتهاء منها واستئناف عملية التصدير قريباً جداً».

وقال سليمان إن «وزارة النفط العراقية تتابع هذا الملف، وقريباً سينتهي وتستعيد تصديرها للنفط»، مشدداً على أن «اتفاق تصدير النفط بين بغداد وأربيل مهم لجميع أبناء الشعب العراقي، ونقطة انطلاق جديدة لشراكة حقيقية».

كيف يُساهم التقدُّم التِقني في حماية البيئة؟ البيئة في مجلات الشهر

الشرق الأوسط

التقدُّم التِقني ودوره في حماية البيئة كان محوراً رئيسياً في المقالات التي حملتها لنا المجلات العلمية الصادرة في مطلع شهر مايو (أيار). فمجلة «ساينس إيلوستريتد» استعرضت جهود الشركات في خفض البصمة الكربونية للسيارات الكهربائية خلال مرحلة التصنيع، كما عرضت «ساينتفك أميركان» تجربة مدينة سياتل في خفض الانبعاثات والحدّ من الأزمة المرورية عبر تبنّي وسائط النقل العامة الكهربائية، وأبرزت «ديسكفر» دور الزراعة الرقمية في توفير الغذاء للأعداد المتزايدة من البشر.«ناشيونال جيوغرافيك»

اختارت «ناشيونال جيوغرافيك» (National Geographic) حماية الفيلة موضوعاً لغلاف عددها الجديد. وتشير المجلة إلى تراجع أعداد الفيلة على نحو كبير نتيجة الصيد الجائر، حيث تناقصت فيلة السافانا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وفيلة الغابات الاستوائية الأفريقية ذات الأنياب المستقيمة، والفيلة الآسيوية التي يعيش نحو ثلثها في الأسر. ورغم صعوبة إحصاء الفيلة، إلا أن أحد التقديرات يشير إلى أن أفريقيا كانت موطناً لنحو 26 مليون فيل في بداية القرن التاسع عشر، ولم يتبق منها حالياً سوى 415 ألف فيل. وفي آسيا يوجد حالياً 50 ألف فيل في البرية. ولا يقتصر الصيد الجائر على إبادة هذه الحيوانات، بل يساهم أيضاً في تقويض تجمعاتها وإرهاقها.

«نيو ساينتست»

ناقشت «نيو ساينتست» (New Scientist) مشكلة تلوُّث الهواء الداخلي في المنازل والمدارس وأماكن العمل. وعدّدت المجلة ستة ملوّثات بصفتها المسؤولة الرئيسية عن تلوُّث الهواء الداخلي، وتشمل دخان التبغ، وأول أوكسيد الكربون المتسرّب من أجهزة الطبخ التي تعمل على الغاز، وغاز الرادون الناتج عن الانحلال الطبيعي لليورانيوم والثوريوم والراديوم في أعماق الأرض، ومركّبي ثلاثي كلوروإيثيلين والبنزن اللذين يتحرران من مواد الطلاء والأثاث والأرضيات والتمديدات الكهربائية وغيرها، بالإضافة إلى الجسيمات

الدقيقة المعلّقة في الهواء. ويمكن التخفيف من تلوُّث الهواء الداخلي باتباع عدة إجراءات، تأتي التهوية في طليعتها.«ساينس»

على عاتق من يقع توفير الحماية للتنوُّع البيولوجي؟ أهي مسؤولية الحكومات أم القطاع الخاص أم المجتمعات المحلية؟ أسئلة حاولت «ساينس» (Science) تقديم إجابات عنها. وتنتمي المناطق المحمية في جميع أنحاء العالم إلى فئات إدارة مختلفة (مثل المنتزهات الوطنية، والمناطق البرية، ومناطق الموارد المحمية المدارة)، وهي تغطي نحو 15.8 في المائة من اليابسة والأوساط المائية الداخلية، و8.16 في المائة من البيئات البحرية. وهذه النِسَب بعيدة عن هدف حماية 30 في المائة من سطح الأرض بحلول 2030، مما يستدعي النظر في الأراضي ذات الملكية الخاصة لتحقيق هذا الهدف. وترى المجلة أن استعادة المناطق المتدهورة ضمن الأراضي الخاصة ووقف إزالة الغطاء النباتي إجراءان ضروريان لتعزيز حفظ التنوُّع البيولوجي خارج المناطق المحمية العامة.

«ساينس إيلوستريتد»

كيف تصبح السيارات الكهربائية سلاحاً فاعلاً في مواجهة تغيُّر المناخ، كان موضوع إحدى المقالات الرئيسية في «ساينس إيلوستريتد» (Science Illustrated). وفيما لا تزال أستراليا متريّثة في تبني سياسة وطنية تدعم التحوّل إلى السيارات الكهربائية، أعلنت أسواق رئيسية مثل الصين والاتحاد الأوروبي وكاليفورنيا توقفها عن بيع السيارات ذات المحرك التقليدي بعد سنة 2035. وتبلغ البصمة الكربونية لسيارة «تسلا» الكهربائية من النموذج الثالث 19 طناً من الكربون في مرحلة التصنيع. وتسعى شركات السيارات لتخفيف البصمة الكربونية للسيارات الكهربائية خلال مرحلتي التصنيع والاستثمار باستخدام مواد جديدة وتحسين نوعية البطاريات.

«ساينتفك أميركان»

عرضت «ساينتفك أميركان» (Scientific American) تجربة مدينة سياتل الأميركية في خفض الحركة المرورية وتقليل الانبعاثات باستخدام الحافلات الكهربائية. وتُعد وسائط النقل أكبر مصدر منفرد لانبعاثات

غازات الاحتباس الحراري في الولايات المتحدة لمسؤوليتها عن 30 في المائة من كمية الانبعاثات الناتجة عن النشاط البشري. وتخلص دراسات في الولايات المتحدة إلى أن التحوّل نحو السيارات التي تعمل على الكهرباء ليس كافياً وحده لتحقيق أهداف البلاد المناخية، وأن الحل قد يكون في بدائل طموحة تشجّع استخدام النقل العام بحافلات تعمل على الكهرباء.

«ديسكفر»

الزراعة الرقمية ودورها في نهضة القطاع الزراعي كان أحد المواضيع المهمة في «ديسكفر» (Discover). وتجمع «الزراعة الرقمية» بين الذكاء الصناعي وشبكات أجهزة الاستشعار لمنح المزارعين رؤى غير مسبوقة حول محاصيلهم. ويمكن أن تكون الزيادة في الكفاءة والإنتاج التي تَعِد بها الزراعة الرقمية حاسمة لتوفير الغذاء للأعداد المتزايدة من البشر في عالم متغيّر المناخ. وتعتمد الزراعة الرقمية على تقنيات وبرمجيات متقدمة تساعد في توفير معلومات آنية، كرطوبة التربة وصحة المزروعات وكفاية المغذيات، لاتخاذ قرارات مناسبة حول مسائل مثل الطلب على مياه الري والحاجة لاستخدام الأسمدة في الوقت والمكان المناسبين.

«ساينس نيوز»

عرضت «ساينس نيوز» (Science News) مشكلة ارتفاع منسوب مياه البحر في أرخبيل سان بلاس قبالة الساحل الشمالي لبنما. وتتعرض جزر في هذا الأرخبيل، مثل جزيرة غاردي سغدوب، للغرق ببطء بسبب ارتفاع منسوب المياه نتيجة تغيُّر المناخ. وكانت الحكومة البنمية بدأت منذ نحو 10 سنوات خطة لإعادة توطين سكان غاردي سغدوب في مساكن على البر الرئيسي. ومن المتوقع أن يتسبب ارتفاع البحر نتيجة تغيُّر المناخ في نزوح مئات الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك جزر أرخبيل سان بلاس التي ستصبح تحت الماء وغير صالحة للسكن.

«بوبيولار ساينس»

أفضل المنازل للعيش بعيداً عن الشبكة العامة كان ضمن المواضيع المميزة لـ«بوبيولار ساينس» (Popular

Science). ويمكن للمساكن، التي يتم تصميمها لدعم أسلوب الحياة المستدام، أن تساعد في التكيُّف مع عدد من التحديات التي يواجهها العالم، من نقص البيوت إلى تزايد عدد السكان وارتفاع التلوُّث وهيمنة الطقس القاسي. ويقوم بعض المصممين بإعادة الاعتبار لمفهوم «العمارة البيولوجية»، التي تعتمد على توظيف المواد الطبيعية مع استخدام التقنيات الحديثة في التصميم والتنفيذ. وتساعد بعض التصاميم ومواد البناء المعاد تدويرها في خفض البصمة الكربونية بنحو 90 في المائة.

العراق: لم نطلب أي خفض آخر بإنتاج النفط قبل اجتماع «أوبك+»

العربية

قال وزير النفط العراقي حيان عبد الغني، إن بلاده ملتزمة بإجراءات خفض الإنتاج الطوعية التي بدأت في مايو/ أيار وستستمر حتى نهاية 2023.

وأضاف الوزير أنه لم يُطلب من العراق إجراء أي خفض طوعي آخر قبل اجتماع «أوبك+» المقرر في الرابع من يونيو / حزيران، وفق «رويترز».

واتفقت مجموعة «أوبك+» التي تضم حلفاء آخرين مع «أوبك» على خفض الإنتاج في أواخر عام 2022 لدعم السوق وسط تدهور التوقعات الاقتصادية، مما أثر على الأسعار.

ومن المقرر أن ينخفض الإنتاج بشكل أكبر في مايو/ أيار الحالي مع بدء تنفيذ جولة جديدة من التخفيضات الطوعية التي تم الكشف عنها في الثاني من أبريل/ نيسان.

واتفقت أوبك على خفض الإنتاج بنحو 1.27 مليون برميل يوميا في إطار خفض يبلغ إجماليه مليوني برميل يوميا تعهد به تحالف أوبك+ العام الماضي.

ومع الانخفاض غير الطوعي للإنتاج في العراق ونيجيريا في أبريل/ نيسان زاد الامتثال إلى ٪194 من التخفيضات المتعهد بها، وفقا للمسح، مقابل ٪173في مارس/ آذار.

الطاقة الشمسية في السعودية.. «تكنولوجيات الصحراء»: القطاع الخاص مؤهل لتنفيذ إستراتيجية الدولة

داليا الهمشري

الطاقة

تصدّرت الطاقة الشمسية في السعودية سباق الطاقة المتجددة منذ إعلان المملكة برنامجها الوطني وخطّتها الهادفة لتحقيق الحياد الكربوني بحلول عام 2060.

وتسعى السعودية لزيادة حصة مشاركة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة إلى 50٪ بحلول عام 2030.

وفي هذا الإطار، اتخذت العديد من الخطوات، وأطلقت العديد من المشروعات والمبادرات لتعزيز إنتاج الطاقة الشمسية في السعودية، كما تسارعت الجهود لتحويل البلاد إلى مركز عالمي للطاقة المتجددة وتقنياتها خلال الأعوام القادمة.

وكان آخر هذه الخطوات ما أعلنته هيئة تنظيم المياه والكهرباء السعودية -مؤخرًا- عن تأهيل أكثر من 106 شركات لتنفيذ مشروعات منظومات الطاقة الشمسية الكهروضوئية الصغيرة للمنازل والمنشآت داخل السعودية.

وجاء هذا الإعلان بعد اعتماد الإطار التنظيمي لمنظومات الطاقة الشمسية الكهروضوئية الصغيرة التي لا تتجاوز قدرتها 2 ميغاواط للاستهلاك الذاتي في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي.

إقرار الإطار التنظيمي

كشفت هيئة تنظيم المياه والكهرباء السعودية -مؤخرًا- قائمة المقاولين والاستشاريين المؤهلين من قبل

من قبل وزارة الطاقة السعودية في منظومة الطاقة الشمسية الكهروضوئية الصغيرة للمنازل والمنشآت، الذين يُسمح لهم بتصميم منظومات الطاقة الشمسية الكهروضوئية الصغيرة وفحصها وتركيبها وصيانتها.

وأوضحت الهيئة أنه منذ إقرار الإطار التنظيمي لمنظومات الطاقة الشمسية الكهروضوئية الصغيرة، عملت منظومة الطاقة مع الجهات كافة على إتمام الترتيبات اللازمة لتحقيق المتطلبات المنصوص عليها والمتابعة مع الجهات المعنية ومقدّمي الخدمة بما يحقق فعالية وأمان تركيب أنظمة الطاقة الشمسية الكهروضوئية الصغيرة في المنشآت حمايةً للمستهلك، بما يُعزز توسيع شريحة المستفيدين من تقنيات الطاقة المتجددة، ويُسهم في تنويع مصادر الطاقة، وتحقيق المزيج الأمثل لإنتاج الطاقة الكهربائية.

ووفقًا للهيئة، يمكن للراغبين بتركيب منظومات الطاقة الشمسية الكهروضوئية الصغيرة في منشآتهم زيارة بوابة «شمسي» لمعرفة الجدوى الاقتصادية والتكاليف التقديرية من تركيب منظومة الطاقة الشمسية في المنزل أو المنشأة، قبل ربطها بالشبكة الكهربائية العامة.

وأضافت الهيئة أن التكلفة تُقدَّر من خلال حاسبة إلكترونية سهلة الاستعمال تساعد العملاء في تقدير الطاقة الكهربائية المتوقع توليدها، بناءً على حجم المنظومة والموقع، إلى جانب مساعدة المستهلك على حساب الطاقة المُوفرة ومتوسط التكلفة والعائد، ومقدار التوفير شهريًا وسنويًا، للتأكد من جدوى المشروع ومناسبته له.

وتعليقًا على هذه الخطوة، أوضح الرئيس التنفيذي لشركة تكنولوجيات الصحراء للصناعة المهندس ماجد الرفاعي أن تأهيل 106 شركاتٍ سعودية لتنفيذ خطة الدولة بالسماح للمواطنين ببناء محطات شمسية على أسطح المنازل والمنشآت الخاصة يؤكد تطور القطاع الخاص بمجال الطاقة الشمسية في السعودية، وأنه مؤهل لتنفيذ إستراتيجية الدولة.

رفع الطلب

قال الرفاعي: «إن القرار سيرفع الطلب من المستهلكين الأفراد على إنشاء تلك المحطات، لا سيما أن قطاع الإسكان يُشكّل أكثر من 50٪ من حجم السوق، فضلًا عن المدن الجديدة مثل نيوم والقدية والبحر الأحمر

وسندالة».

وتُعدّ شركة تكنولوجيات الصحراء للصناعة أول شركة سعودية لتصنيع الألواح الشمسية وتصديرها، وإحدى الشركات المؤهلة لتنفيذ مشروعات منظومات الطاقة الشمسية الكهروضوئية الصغيرة للمنازل والمنشآت.

وأضاف الرفاعي -خلال تصريحات خاصة إلى منصة الطاقة المتخصصة- أن قطاع المباني في المملكة يستهلك نحو 80٪ من إجمالي الطاقة الكهربائية المُنتجة.

وتابع: «فضلًا عن أنَّ 70٪ من المباني في المملكة غير معزولة حراريًا، مما يُسهم في ارتفاع حجم الاستهلاك، وأن استعمال الطاقة الشمسية في السعودية داخل المنازل والمباني التجارية يُعدّ طريقة عملية لتقليل فواتير الكهرباء، والمساعدة في الحدّ من انبعاثات الكربون، ورفع القيمة السوقية للعقارات».

مستقبل واعد

أكّد الرفاعي أن مستقبل الطاقة المتجددة في المملكة واعد، وهذا ليس بجديد على السعودية؛ لأنها تمتلك مقومات الريادة في مجال الطاقة المتجددة، وخاصة الشمسية، سواء من حيث القوة الإنتاجية أو الاستهلاكية أو الشرائية، أو قطاع المقاولات المتطور الذي يعزز بُنيتها الأساسية.

ولفت الرفاعي إلى أن شركة تكنولوجيات الصحراء جاهزة بما تمتلكه من خبرة ومقومات، للدخول بقوة في تنفيذ إستراتيجية الدولة الهادفة للتوسع باستعمال الطاقة الشمسية في المنازل والمنشآت.

وأشار الرفاعي إلى أن تكنولوجيات الصحراء قد وقّعت العديد من الاتفاقيات والشراكات مع شركات محلية رائدة لتنفيذ العديد من المشروعات في المملكة؛ لبناء محطات الطاقة الشمسية على أسطح المباني السكنية والتجارية والصناعية بأسعارٍ تنافسية وأداءٍ عالمي من حيث الجودة والأمان.

وأكّد المهندس ماجد الرفاعي أن مساهمة مجموعة تكنولوجيات الصحراء -على مستوى ذراعيها الصناعي

والاستثماري (تكنولوجيات الصحراء للصناعة، تكنولوجيات الصحراء للاستثمار)- لن تقتصر على استثمار معرفتها وقدراتها في بناء محطات الطاقة الشمسية وإدارتها فحسب، بل ستوظف خبراتها في مجال تصنيع الألواح الشمسية وحلول البطاريات المبتكرة القادرة على تخزين الكهرباء المنتجة.

وأضاف قائلًا: «نحن ملتزمون بتسخير خبرات وإمكانات مجموعة تكنولوجيات الصحراء لتوفير طاقة نظيفة بأسعار تنافسية وخدمات موثوقة للمستهلكين».

وتابع: «مع أكثر من 12 عامًا من الخبرة، فإن تكنولوجيات الصحراء لديها خبرة قوية في القيام بدورها كونها مُصنّعًا ومُصدّرًا ومُطورًا ومُشغلًا ومُستثمرًا لتنفيذ المشروعات، سواء على المستوى السكني أو التجاري أو الصناعي أو المحطات الضخمة على مستوى المرافق الخدمية، والمشروعات المُصغرة خارج نطاق الشبكة، والمشروعات واسعة النطاق، لتقود صناعة الطاقة الشمسية في السعودية إلى آفاق جديدة».

«بوابة شمسي»

أبرزَ الرفاعي -خلال تصريحاته إلى منصة الطاقة المتخصصة- أن فكرة تركيب أنظمة لتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية بالمنازل أو المنشآت شكّلت سابقًا تحديًا للمستهلكين، من حيث عدم الإلمام بالمعلومات الكافية أو معرفة المتعاقدين المعتمدين.

وثمّن الخطوة التي اتخذتها وزارة الطاقة بإعلان الشركات المؤهلة لدخول هذه السوق النشطة، مبرزًا أهمية دور «بوابة شمسي» التي دشّنتها هيئة تنظيم المياه والكهرباء في توعية المستهلكين.

وعن فوائد أنظمة الطاقة الشمسية على الأسطح، قال المهندس ماجد الرفاعي: «لقد شهدت سوق الطاقة الشمسية على الأسطح تحولًا كبيرًا في الآونة الأخيرة، بوصفها واحدة من أكثر نماذج توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية استدامة وموثوقية».

وأبرز انخفاض تكلفة إنتاج الكهرباء من خلال أنظمة الطاقة الشمسية على الأسطح، عند مقارنتها بالكهرباء الصناعية والتجارية.

كما سلّط الضوء على دورها في تحقيق الاستفادة الأمثل للمساحة الموجودة على أسطح المباني، مما يقلل من الحاجة إلى الاستثمار في أراضٍ إضافية، بجانب حماية سقف المبنى، ورفع القيمة المالية للمباني السكنية.

وتوقّع الرفاعي أن تشهد سوق الألواح الشمسية في السعودية نموًا بمعدل سنوي مركب قدره 30٪ في غضون العامين القادمين، وذلك عبر تنامي الاستثمارات الدولية، ونقل التكنولوجيا إلى الشركات المحلية، وخلق المزيد من فرص العمل.

هل يخفّض النفط الروسي حصة السعودية في أسواق الهند؟ أنس الحجي يجيب

أحمد بدر

الطاقة

قال مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة، خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، إن النفط الروسي كان محور تركيز الإعلام الغربي خلال المدة الماضية، لا سيما فيما يتعلق بالاستيلاء على حصة السعودية بأسواق النفط في الهند.

وأوضح الحجي -خلال حلقة من برنامج «أنسيّات الطاقة»، قدّمها على موقع «تويتر» تحت عنوان «مفاجآت أسواق النفط.. لا تتوقف!»- أن هناك رسومًا بيانية وأرقامًا منشورة منذ عدة أشهر توضح أن دول الخليج بوجه عام والمملكة بوجه خاص، تصدّر الكميات نفسها إلى هذه الدول في المتوسط.

وأضاف: «ولكن الإعلام لسبب ما لا يفهم الفرق بين الأرقام والنسب، ومثال على ذلك أن الطلب على النفط في الهند والصين يرتفع، فإذا كانت السعودية ترسل إلى نيودلهي -مثلًا- مليون برميل يوميًا منذ عامين، فلا يوجد تغيير في حصتها رغم أن الهند تستورد النفط الروسي».

ولفت إلى أن روسيا لم تأخذ من حصة السعودية، ولكن الطلب على النفط يزيد في الهند، فقررت الأخيرة أن تعوّض هذه الزيادة من النفط الروسي، وهناك زادت حصة موسكو؛ «حصة ورقمًا»، فإذا جُمع المجموع وحُسبت حصة المملكة بصفتها نسبة، نجد أنها تنخفض بصفتها حصة، ولكن الرقم نفسه لن يتغيّر. وأي تخفيض في الحصص مستقبلا سيكون بسبب تخفيض الإنتاج الطوعي، وليس بسبب المنافسة مع روسيا.

السعودية مصدِّر رئيس للهند

قال خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، إن الإعلام الغربي يركز على موضوع الخلاف السعودي الروسي، فيقول بعضهم إن النفط السعودي خسر حصته لصالح الخام الروسي، وذلك لأنهم يركزون على

موضوع الخلاف السعودي الروسي، فيقول بعضهم إن النفط السعودي خسر حصته لصالح الخام الروسي، وذلك لأنهم يركزون على النسب وليس الأرقام.

وأضاف: «صرّح رئيس شركة أرامكو السعودية أمين الناصر -رسميًا- بأن صادرات الشركة إلى الهند لم تتأثر بزيادة استيراد النفط من روسيا، وهو الكلام نفسه الذي نؤكده منذ 5 أشهر».

وأكد الحجي، أن كل البيانات التي تؤكد هذه المعلومات نُشرت بالفعل، والنتيجة أن الإعلام الغربي أصبح يلعب لعبة الأرقام والنسب، فيركز على النسب ويتجاهل الأرقام، التي إذا سلّط الضوء عليها سيجد أن صادرات السعودية لكل من الهند والصين شبه ثابتة ولم تخسر أي حصص سوقية لصالح روسيا.

وأشار إلى المباحثات بين نيودلهي وموسكو التي تحاول حكومة الهند من خلالها إقناع بوتين وحكومته بدفع ثمن النفط الروسي بالروبية، وهو ما يرفضه الروس بصورة حاسمة، لتتوقف المباحثات بعدها، مع وصولها إلى طريق مسدود.

وأوضح أن هناك تصريحًا من مسؤول روسي، روّجت له بعض وسائل الإعلام الهندية بقوة، مع أن المصدر غير معروف، قال إن المباحثات في هذا الجانب لم تتوقف، ولكن هناك مشكلات، ومن ثم فإن الأمور لم تتغيّر حتى الآن.

وتابع: «موسكو لا تريد الحصول على شيء من الروبية الهندية، ولا الباكستانية، إذ إن الباكستانيين يشترون النفط الروسي باليوان الصيني أو الدرهم الإماراتي، وفي الوقت نفسه قال الروس للهنود إن حكومتهم تملك المليارات من الروبية ولا تدري ماذا تفعل بها».

النفط مقابل اليوان الصيني

قال الدكتور أنس الحجي، إن إحدى الشركات العالمية العملاقة -وهي شركة برازيلية- تصدّر للصين مواد مختلفة، قالت إنها ستقبل الحصول على اليوان، وهو ما أثار مؤيدي فكرة إنهاء الدولرة.

وأضاف: «الحقيقة لو نظرنا إلى تفاصيل الشركة، نجد أن كل ما تقوم به هو أنها أعطت الخيار لعملاءها في

الصين وقالت بأنها ستقبل منهم اليوان. هنا يحصلون منهم على اليوان، ويحولونه إلى العملة الأميركية، أي أن الاختلاف فقط هو من سيحوّل العملة، وليس التخلي عن الدولرة».

وأوضح مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة، أن الهنود يدفعون الآن ثمن النفط الروسي والخليجي بالدولار الأميركي والدرهم الإماراتي، والأخير مربوط بالعملة الأميركية.

6 دول تهدد تحول الطاقة في أوروبا.. ألم تتعلم الدرس الروسي؟

أسماء السعداوي

الطاقة

برز تحول الطاقة في أوروبا بصفته ملاذًا آمنًا من طغيان الإغراق الروسي لقطاع النفط والغاز، ولتحقيق أهداف الحياد الكربوني ومكافحة تغير المناخ.

فبعد الحرب الروسية الأوكرانية وما تلاها من قطع الإمدادات القادمة من موسكو، لجأت بعض الدول إلى مصادر الطاقة المتجددة لإيجاد بدائل نظيفة ومستدامة لتوليد الكهرباء.

وعلى العكس من ذلك، رأت دول غرب البلقان أن استيراد الغاز وإنفاق الأموال الشحيحة لإقامة البنى الأساسية لنقله لأراضيها سيحلّ الأزمة، بحسب مقال رأي للكاتبين غليغور راديتيش وبابا غالوب نشرته صحيفة «إي يو أوبزرفر» (euobserver)، واطّلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة.

غرب البلقان يحلّق خارج السرب

في الوقت الذي تسعى فيه القارة إلى التخلص من أغلال الاعتماد على النفط والغاز الروسيين، لجأت دول غرب البلقان إلى زيادة واردات الغاز؛ ظنًا منها أنها تفطم نفسها عن التدفقات الروسية، لكنها لا تدري أنها تضرّ بذلك تحوُّل الطاقة في أوروبا.

وأعلنت الدول الـ6، وهي ألبانيا والبوسنة والهرسك وكوسوفو ومقدونيا الشمالية والجبل الأسود وصربيا، إقامة سلسلة من خطوط أنابيب الغاز والموانئ ومحطات الكهرباء، وذلك خلال العام الماضي (2022).

وتلقّت تلك الخطط دعمًا ماليًا وسياسيًا من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة -وفق المقال-، كما وتتضمن إنشاء أول محطتين لاستيراد الغاز الطبيعي المسال.

فقد عقد كل من رئيسة مفوضية الاتحاد الأوروبي أورسولا فون دير لاين، والمفوض الأوروبي لشؤون الطاقة كادري سيمسون، ومفوض شؤون التوسع وسياسة الجوار بالاتحاد أوليفر فاريلي، لقاءات منتظمة مع مسؤولين في أذربيجان، لزيادة إمدادات الغاز إلى الاتحاد الأوروبي ودول غرب البلقان.

كما يخطط بنك الاستثمار الأوروبي والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية لتمويل خط أنابيب الغاز الواصل بين اليونان ومقدونيا المالية، الذي سيؤدي إلى زيادة واردات الغاز إلى مقدونيا الشمالية.

وكشف بحث جديد أجرته مؤسسة «غلوبال إنرجي مونيتور» وشبكة بانك ووتش أن تكلفة مشروعات الغاز الجديدة بالمنطقة تزيد عن 3.5 مليار يورو (3.8 مليار دولار أميركي).

ولفت المقال إلى أن البنية الأساسية للغاز -في معظم الحالات- ستُبنى من العدم، وستكلّف الكثير وستستغرق سنوات لإكمالها؛ ما يعني أنها ستبقى لأعوام طويلة مقبلة، بحسب التقرير الذي طالعته منصة الطاقة المتخصصة.

ويوضح الرسم البياني التالي -الذي أعدّته منصة الطاقة المتخصصة- صادرات الغاز الروسي عبر خطوط الأنابيب، في عامي 2021 و2022:

عقبات أمام الطاقة المتجددة

ربما يكون التخلف عن تطوير قطاع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في غرب البلقان -إلى الآن- سببًا وجيهًا يبرر لتلك الدول استمرار اعتمادها على الغاز واستثمارها فيه، بصفته «منطقة الراحة الخطرة».

فمن غير المنطقي توقُّع توجّه تلك الدول إلى تحول الطاقة والتخلي عن الغاز والاعتماد كلية على مصادر الطاقة المتجددة، لتحقيق الحياد الكربوني بحلول عام 2050، كباقي الدول الأوروبية.

ويمكن تبرير ذلك بالنظر إلى ضعف ميزانيات تلك الدول الـ6 وانتفاء القدرات التنظيمية والمؤسسية، التي تسمح بذلك التحول العظيم، حسبما أوضح المقال الذي اطلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة.

عواقب خطيرة

يبلغ معدل استهلاك الغاز في غرب البلقان أقلّ من 4 مليارات متر مكعب سنويًا، ويُستعمَل معظمه لأغراض التدفئة وفي قطاع الصناعة.

وتستحوذ صربيا على نحو 60٪ استهلاك الغاز في غرب البلقان، في حين يُعدّ الجزء الأكبر من المنطقة (ألبانيا والجبل الأسود وكوسوفو) غير متصل بشبكة الغاز العالمية حاليًا.

ومن المتوقع -بحسب المقال- أن يؤدي الطلب المرتفع على الغاز إلى تعريض منطقة غرب البلقان لأسعار الغاز المتقلبة.

وهذا يعرّض المنطقة إلى «سيناريوهين»:

- في حالة استهلاك الغاز، من المحتمل أن تلجأ الحكومات إلى دعمه خلال أوقات ارتفاع الأسعار، وهو ما يفرض قيودًا جديدة على الميزانيات المحدودة لتلك الدول.

وربما تلجأ إلى روسيا -الراغبة والقادرة على تلبية طلبيات الغاز -إذ إنه يخدم مصالحها الجيوسياسية- أكثر من شراء غاز رخيص من أذربيجان أو شراء الغاز الطبيعي المسال.

- في حالة عدم استهلاك الغاز، وبالنظر إلى فقر الطاقة والحساسية السياسية لفواتير الكهرباء المرتفعة، لن تكون لدى المستهلكين الرغبة أو القدرة على تحمُّل أسعار الغاز العالية، وربما يؤدي بالبنى الأساسية إلى مصير الأصول المهجورة.

تحول الطاقة في أوروبا

إذا نُفّذت خطط دول غرب البلقان، من المتوقع أن تعرقل تحول الطاقة في أوروبا إلى مصادر الطاقة المتجددة، كما ستؤدي إلى تفاقم المخاطر الاقتصادية والأمنية، بما فيها تلك المتعلقة بروسيا.

يرى كاتبا المقال أن تلك الخطط ستؤدي إلى توسيع نطاق الاعتماد على الغاز لتوليد الكهرباء بصورة كبيرة داخل منطقة غرب البلقان، كما ستحول دول استغلال الموارد المالية للاستثمار في كفاءة الطاقة والموارد المتجددة المستدامة.

يأتي ذلك في الوقت الذي يحمل فيه تحول الطاقة بأوروبا إلى المصادر النظيفة أهمية بالغة؛ من أجل مكافحة تغير المناخ وتحقيق هدف خفض صافي انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، بواقع ٪55 بحلول عام 2030، مقارنة بمستويات عام 1990.

كما اتفق قادة الاتحاد الأوروبي على رفع حصة الطاقة المتجددة في مزيج الكهرباء إلى ٪42.5 بحلول 2030، ضمن خطط الاستغناء نهائيًا عن الوقود الأحفوري الروسي.

درس روسي لن يُنسى

كشفت الحرب الروسية الأوكرانية النقاب عن حجم الاعتماد المفرط على النفط والغاز الروسيين، بعدما قطعت موسكو إمدادات الغاز عن أوروبا عقب وقف خط أنابيب نورد ستريم 1، لإجراء بعض الإصلاحات.

وردًا على غزو أوكرانيا، قرر الاتحاد الأوروبي معاقبة موسكو، متعهدًا بالتخلّي عن الغاز الروسي نهائيًا، لكنه لم يفرض عقوبات مباشرة بعد، وفقًا لما رصدته منصة الطاقة المتخصصة.

ورغم انخفاض واردات الغاز والغاز المسال الروسية إلى أوروبا خلال عام 2022، فإنها وجدت طريق العودة إلى القارة العجوز ثانيةً عبر السفن والناقلات الحاملة للغاز المسال البديل.

ورغم التوترات، ارتفعت صادرات الغاز الروسي إلى القارة بنسبة ٪7.5 في أبريل/نيسان 2023، عبر خطوط نقل الأنابيب التركية، بحسب ما أظهرته بيانات وكالة رويترز، في 2 مايو/أيار الجاري.

شكراً